

جمع الجوامع لمعالی الشیخ أ.د. سعد بن ناصر الشثیري - 41

سعد الشثیري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا درس متعلق بباب المطلق والتقييد والمراد بالمطلق للفظ الدال على فرد شائع في جنسه وصيغته النكرة في سياق الاثبات - 00:00:00

من امثلته يقوم احدكم بأسكات الذين في الخلف يقوم فاحدكم هنا صيغة مطلقة تصدق على اي واحد منكم فهو فرض شائع في جنسه ليس المراد جميع الافراد وانما المراد احد الافراد - 00:00:36

لا على سبيل التعيين ومن امثلته قوله جل وعلا فتحرير رقبة وصيام ثلاثة ايام فانها ليست مقيدة ب ايام بعينها وبالتالي فهي الفاظ مقيدة وصيغة المطلق النكرة في سياق الاثبات وقد تكون - 00:01:05

لفظا مفردا كما لو قلت فتحرير رقبة وقد تكون جمعا منكرا في سياق الاثبات فتكون حينئذ محمولة على اقل الجمع ولذا لو قال له علي ثلاثة له علي دراهم حملت على - 00:01:38

الثلاثة لأنها اقل الجنس عرف المؤلف المطلق فقال المطلق الدال على الماهية بلا قيد. يعني ان المطلق هو لفظ الدال على الماهية يعني على اصل المعنى بدون وجود قيود تخصيص ذلك لفظ ببعض افراده - 00:02:05

قال المؤلف زعم الامدي وابن الحاجب دلالته على الواحدة الشائعة توهم توهما توهما النكرة الامدي يعرف المطلق بقوله هو نكرة في سياق الاثبات وهذا في الحقيقة صيغة المطلق وليس هو حقيقة المطلق - 00:02:37

حقيقة الشيء مخالفة للصيغة الدالة عليه وعرف ابن الحاجب المطلق بقوله هو ما دل على شائع في جنسه وهذا ايضا فيه اشكال من جهة انه عرف المطلق بما يكون اثرا له - 00:03:12

وهذا لا يرضيه اهل التعريفات واسكار المؤلف انه او الاشكال الذي ذكره المؤلف عنهم انهم خلطا بين المطلق وبين النكرة خلطا بين المطلق والنكرة كما تقدم معنا ان النكرة قد تكون لفظا مهما - 00:03:37

وقد تكون لفظا عاما متى وردت في سياق النفي وما ماثله ولذا قال في التعريف الامر بمطلق الماهية امر بجزئي وذلك ان الكلام منه ما هو كلي ومنه ما هو جزئي - 00:04:11

المطلق هل هو كلي او جزئي هو من حيث شموله للافراد هو لفظ كلي لانه يصدق على كل فرد من الافراد وان كان المطلوب احد هذه الافراد ولذا رد المؤلف عليهم فقال قولهم ليس بشيء - 00:04:37

وقيل بان المطلق بان الامر بمطلق الماهية امر لكل جزئي وقيل اذا فيه وكما تقدم ان الصواب ان المطلق شامل لجميع الافراد لكن شموله على سبيل البديلة وليس على سبيل الاستغرار - 00:05:05

وبالتالي نعلم ان الافراد على اربعة انواع او خمسة. هناك لفظ عام مستغرق لجميع الافراد هناك لفظ خاص يصدقه على فرد بعينه وهناك لفظ مطلق وهو الدال على اصل الماهية بدون تعيين احد افراده - 00:05:34

وهناك لفظ مهم لا يدرى ما مدى شموله للافراد وقال المؤلف المطلق والمقييد كالعام والخاص. يعني اذا وردنا خطاباً احد هما مطلق والآخر مقييد. فماذا نفعل بهما؟ قال نفعل بهما كما فعلنا في العام والخاص - 00:06:00

هناك وتلاحظون ان المطلق وان تقييد المطلق يتعلق الاوصاف وتخصيص العموم يتعلق بالافراد قال وزيادة انهم ان اتحد حكمهما وموجبهما وكانا مثبتين وتأخر المقييد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ يعني - 00:06:29

ان المقييد يعتبر ناسخا المطلق. وهذا القول يقول به بعض الاصوليين واما جمهور الاصوليين فهم يقولون بأنه من باب البيان وليس من

باب النسخ لماذا قال المؤلف بأنه ناسخ لانه في الحقيقة يقيد - 00:07:05

آآ اللفظ الاول وبالتالي يلغى مدلوله اكتفاء باللفظ الثاني فلما قال مثلا آآ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله. فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام - 00:07:33

اطلاق الصيام كم عدد الايام ما ذكر او صدقة هذا ايضا مطلق فلما جاءنا في الحديث قال صم ثلاثة ايام فكأنه استقل وبالتالي الغي مدلولي الاول او اطعم ستة مساكين - 00:07:54

هذا يكون بمثابة الناسخ للاول على كلام المؤلف القول الاخر بأنه يقييد المطلق بواسطة المقيد ويحمل عليه وذكر المؤلف قوله اخر فقال المقيد ناسخ ان تأخر ناسخ ان تأخر وقيل يحمل المقيد على المطلق - 00:08:19

وبالتالي يكون المطلق هو المقدم قال فان كان منفيين يعني المطلق والمقيد فسائل المفهوم يعني الذي يحتاج بمفهوم المخالفه يقييد بالمقيد يقييد المطلق بالمقيد وهو بمثابة العام والخاص ومن امثلة ذلك - 00:08:57

ما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمسكن احدكم ذكره بيمنه وفي حديث اخر لا يمسكن احدكم ذكره بيمنه وهو ببowl فقييد الحكم بقوله وهو - 00:09:35

يبول فمن كان يقول بمفهوم المخالفه يقول قوله وهو ببowl معناه ان التحرير خاص بحالة البول تحريم امساك الذكر باليمين خاص بحالة البول فسائل المفهوم يقيده به وهو خاص وعام وبالتالي يكون النهي عن الامساك باليمين خاص - 00:09:56

بحال البول قال وان كان احدهما امرا والآخر نهايا فحينئذ المطلق يقييد بضد الصفة. وذلك لتضاد حكمهما امر والآخر نهي و ثم ذكر بعد ذلك مسألة اختلاف الحكم واختلاف السبب - 00:10:25

اذا اختلافا المطلق والمقيد في الحكم فحينئذ لا يحمل المطلق على المقيد. مثاله في كفاره الظهار هناك عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام الستين مسكنينا - 00:10:57

بينما في كفاره القتل ذكر الاعتقاد والصيام ولم يذكره الاطعام فوجوب الاطعام حكم مختلف وبالتالي نقول با ان كفاره القتل لا تحمل على كفاره الظهار وبالتالي قاتل اذا عجز عن الصيام لم يجب عليه - 00:11:26

اطعم لانه لا يصح حمل المطلق على المقيد. هذا عند اختلاف الحكم اما اذا اختلف السبب فلا يخلو اما ان يتحد اذا الحالة الثانية الاتفاق في الحكم الحالة الاولى اذا اختلفوا في الحكم فلا يحمل المطلق على المقيد - 00:11:57

الحالة الثانية اذا اتحد الحكم اذا اتحد الحكم وبالتالي ننظر الى السبب فان كان سببها واحدا فانه يحمل المطلق على المقيد. وان اختلف السبب اتحدا في الحكم واختلفا في السبب وقع فيه اخطئ. اختلاف - 00:12:22

قال وان اختلف السبب؟ فقال ابو حنيفة لا يحمل وقيل يعني ان بعض اهل العلم قال يحمل لفظا وقال الشافعي يحمل قياسا ثم قال وان اتحد الموجب يعني السبب واختلف حكمهما - 00:12:47

فعلى خلاف بينهم ننتقل الى مسألة جديدة وهي اذا وردنا مطلق وردنا خطابا فيهما تقييد مختلف فعلى ايهم نحمل مثاله في كفاره اليمين قال فصيام ثلاثة ايام متتابعت على حسب القراءة - 00:13:13

في صيام الفدية في صيام فاقد الهدي نقول له صم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت في هذه الحال لما وردنا لفظ مطلق كما في قوله فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر - 00:13:40

عدها هنا نكرة في سياق الاثبات فتكون مطلقة لم يذكر فيها وجوب تتبع الصيام ولم يذكر فيها جواز التأخير فحينئذ على ايهم نحمل؟ اذا عندنا صيام الفدية مطلقة - 00:14:06

التباع وعدمه. فهل نحملها على على الصيام في كفاره اليمين كفاره الظهار او نحملها على صيام الايام الاخرى فهنا وقع بينهم تردد نقول الصواب ان المطلق هنا يحمل على او لا - 00:14:33

افراده به هذا خلاصة ما ذكره المؤلف في باب الاطلاق والتقييد هو وصل عظيم نافع بارك الله فيكم ووفقكم لكل خير وجعلنا الله اياكم من الهداء المحتدين هذا والله اعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 00:15:01

في سؤال ولا اشكال - 00:15:33